## المطلب الثاني

## البحث في آراء الفقه ونظرياته

لا يمكن إتمام الدراسة المقارنة ما لم يقف الباحث على آراء الفقه ونظرياته . فالباحث في القانون لا يستطيع المضي في بحثه اذا اعتمد فقط على النص القانوني، لذا لابد أن يرجع الى العديد من المصادر والمراجع التي تشكل المادة الاولية لبحثه، والتي تتمثل في شروحات تلك القوانين وآراء الفقه ونظرياته، فضلا عن تعليقاتهم على القرارات القضائية .... .

وايضاً كما في الاتجاهات التشريعية، فعندما يقرأ الباحث المصادر التي بين يديه بعمق، فأنه سيكتشف ان هنالك سجال فقهي وجدل نظري بشأن العديد من المفاهيم والمشكلات القانونية ومنها مشكلة البحث، بل وبشأن العديد من مفردات البحث، ولهذا فأن على الباحث ان يعمد الى حصر تلك الاتجاهات وتدوينها، وهي قد تنحصر في اتجاهين او اكثر، لهذا كان على الباحث عرض تلك الاتجاهات وأصحابها، والاهم من ذلك حجج كل اتجاه والتي تبدو كل منها - على حدة - وكأنها مقنعة، وهذا هو حال السجال والجدل الفقهي .

## المطلب الثالث

## الإشارة الى القرارت "الاجتهادات" القضائية

لا يمكن للباحث القانوني الاعتماد على النص القانوني وشروحات الفقه ونظرياته فحسب، بل لابد له من الوقوف على الموقف القانوني "العملي - التطبيقي" من موضوع البحث، والذي يتمثل في القرار او الحكم القضائي . وهو قد يستخدم تارة من خلال الإشارة اليه دون تعليق او قد يستخدم تارة اخرى مع التعليق عليه . ومن هنا فان من المهم على الباحثين الاشارة الى موقف القضاء من

موضوعات بحوثهم، كونها تعطي البحث القانوني بُعداً عمليا واضحا بدلاً من اقتصاره على الجانب النظري فحسب (أي التشريع والفقه) .

ومع ذلك فان على الباحث ان يراعي بعض المسائل عند الاشارة الى القرارات والاحكام القضائية، ومنها ان تكون تلك القرارات حديثة قدر الامكان، والإشارة الى جهة وزمان صدور القرار القضائي ومصدر نشره ان كان منشوراً، والأهم التعليق على القرار القضائي عندما يستدعي موضوع القرار ذلك .

ومن المهم أن نشير الى انه في منهج الدراسة المقارنة يواجه الباحث - وكما رأينا في ظل التشريع والفقه - عدداً من الاتجاهات في الاجتهادات والاحكام القضائية . ومثال ذلك اذا كان الباحث يبحث في موضوع ( التسجيل الصوتي ودوره في الإثبات الجنائي - دراسة مقارنة -) ، فأنه عند ذاك سيبحث ضمن نمط اتجاه معين قد يكون مؤيدا لمشروعية هذا التسجيل في الاثبات كما في ظل اجتهاد القضاء المصري في بعض احكامه، غير ان استمراره في التنقيب والبحث في مراجع القرارات والاحكام القضائية ستوصله الى ان هنالك اتجاهاً آخراً عكس ما تقدم وهو الاتجاه الرافض لمشروعية هذا التسجيل ....، وهكذا سيجد الباحث ان أمامه اتجاهين قضائيين اولهما مؤيد والثاني رافض حول مشكلة بحثة ... وهو بعد ذلك سيصنف احكام القضاء التي يحصل عليها الى هذين الإتجاهين، وهو المنهج الذي سيتبعه في دراسته .